مسألة التسليح عشية قيام الثورة التحريرية الجزائرية

أ/ أمال شلي/ جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.

amel.cheli25@gmail.com

ملخص:

إن مشكلة التسليح كانت من أهم الصعوبات التي واجهت الثورة في السنوات الأولى على الأقل، حيث كان المصدر الأساس في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة الخاصة، والحق أن جمع الأسلحة قبل اندلاع الثورة وبعدها كان يتم بوتيرة بطيئة في سباق مع قوات الاحتلال من أجل جمع بنادق الصيد التي كانت تمتلكها الكثير من الأسر، ولاسيما في منطقتي الأوراس والقبائل الكبرى، كما أن القيادة لم تغفل منذ البداية عملية جلب السلاح من الخارج وتهريبه عبر الحدود الجزائرية الشرقية والغربية أو عن طريق البحر.

وعلى الرغم من قلة السلاح إلا أن الثورة استطاعت أن تصمد وتستمر لاسيما في منطقة الأوراس خلال السنة الأولى من عمرها، بحيث سجلت انتصاراتها في العديد من المعارك مثل معركة الجرف الكبرى (22-29/سبتمبر/1955)، تفاسور، أرقوا.....إلخ، والعديد من الهجمات مثل هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وكذا العمليات العسكرية الناجحة ولعل أشهرها عملية العصفور الأزرق بمنطقة القبائل التي استمرت لعدة أشهر وفجرت يوم 30 سبتمبر 1956.

Abstract :

The problem of having enough arms was one of the biggest problems that faced the Algerian revolution, at least in the beginning. first, the principal source of weaponary was what

was left from the secret organization . And it was a true face that befor and after the launching of the revolution . the gathering of arms was so slow . In the race with the French occupiers , Algerians relied ou gathering their hunting arms that were possessed by many families like those found in El Aoures and the great kabilie.

Dispite the disparity of arms, the revolution persisted especially in El Aoures on its first year. According by many victories were achived like those of "djorf battel" (22nd - 29th September 1955).

The "taffasour" and " argou " battles. without for getting the successful attacks of northern Constantine .

On the 20th of August 1955, the military operations, and the most famous of them all is that of the blue bird in cabilie, which lasted for many month since its stort on the 30th September 1956.

مسألة التسليح عشية قيام الثورة التحريرية الجزائرية:

لم تخبو نار المقاومات الشعبية يوما منذ أن وطأت أقدام الغزاة الفرنسيين أديم أرض الجزائر، فما إن تنطفئ نار مقاومة في مكان إلا وتشتعل في مكان آخر، ولعل الشيء الذي ميزها جميعا وكانت تشترك فيه أنها كانت مسلحة، بحيث اتخذت من الحديد والنار أداة لها بغية اخراج المحتل بأسلوب القوة مثلما كان دخوله أيضا بأسلوب العنف وقوة السلاح، وبين الأسلوبين وإن اتفقا شكلا فهما مختلفان مضمونا فكيف نساوي بين

مغتصب للحرية والأرض وبين من يذود عنها، إذا فالمبدأ الذي يدافع عنه كل طرف يختلف، وإذا كان جنود الاحتلال يقاتلون في سبيل تكريس مبدأ الاستعباد والاستغلال فإن أبناء هذه الأرض من أبطال المقاومات الشعبية المسلحة وغيرهم كانوا يجاهدون لإقرار مبدأ الحرية والعدالة التي كان منطلقها الدين والوطن.

ولئن استمرت مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي فقد تفاوتت في قوتها، ولعل من أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847) ومقاومة الحاج أحمد باي (1830-1848)، هاتان المقاومتان اللتان تميزتا بالتنظيم وطول المدة الزمنية التي استمرتا خلالها واتساع رقعتهما الجغرافية مقارنة بغيرها من المقاومات إذ شملت احدها الشرق الجزائري والأخرى الغرب، والجدير بالذكر في هذا المقام هو السبق الزمني لمقاومة الأمير عبد القادر عن أي مقاومة أخرى في إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة[1]، بل أنه من الملفت للانتباه أن وزارة الدفاع البولوني آنذاك قد بعثت وفدا إلى باريس سنة 1851 بهدف زيارة الأمير عبد القادر والاستفادة من خبرته العسكرية[2]، خاصة وأن الأمير الذي تمكن من امتلاك السلاح وبناء دولة لها أسس متينة وحقق انتصارات عديدة لم يسمح لنفسه ولا لجنوده من أن يلحق الأذى بالأسرى الفرنسيين، وهو في ذلك قد التزم بما نص عليه الإسلام في أحكام الحرب وقوانينه[3]، فكان مثالا للقائد العسكري الكفء مقارنة بقادة الاحتلال الذين كانوا يأمرون جنودهم بنهب كل ما يرونه وقتل كل من يجدونه أمام أنظارهم[4].

هذه المقاومة عينة عن الكفاح الوطني المسلح ومثالا بينا عمن كان يدافع عن القيم الوطنية والحرية المسلوبة ولو بأسلحة بسيطة وقوات قليلة ضد أقوى جيش بري في العالم آنذاك.

وقد تم طي صفحات الكفاح المسلح في الجزائر مع مطلع القرن العشرين وثورة الأوراس سنة 1916 التي كانت آخرها –فترة من الزمان– إذ تحولت المقاومة الوطنية إلى أسلوب جديد وهو الحركة الوطنية القائمة على النشاط السياسي الحزبي والمشاركة في الانتخابات وإقامة الملتقيات والمؤتمرات، ولكن قادة الأحزاب على اختلاف توجهاتهم وتنوع مشاربعهم قد اقتنعوا في الأخير ألا فائدة ترجى من الإدارة الاستعمارية خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، فجاءت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 كأحسن خيار كان يراه الشعب لتغيير الوضع الراهن الذي آلت إليه البلاد والعباد بفعل المحتل الفرنسي وادارته المتعفنة وآلته العسكرية التي ما فتئت تحصد أرواح كل من يقف ضدها أو يفكر في تهديد مصالحها في الجزائر التي اعتبرتها مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من أراضيها، والجزائريون ما هم إلا مجرد أهالي سقطت جميع حقوقهم بالتقادم فلا هم يرقون إلى صفة المواطنة ولا هم يعتبرون ضمن الرعايا الأجانب؟!

ظروف قيام الثورة التحريرية:

إن اندلاع الثورة التحريرية المسلحة كان حتمية تاريخية لظروف دولية شجعت الجزائريين على بدأ الكفاح الثوري وواقع مزري كان يعيشه الشعب الجزائري من جراء السياسة الاستعمارية المطبقة.

– أولا: على الصعيد الدولي:

نسجل جملة من التطورات السياسية التي ساهمت في إذكاء نار الكفاح المسلح لدى الشعب الجزائري وقادته الأوائل ومن ذلك نذكر:

1- تحول الجارة التونسية إلى الكفاح المسلح وذلك إثر المؤتمر السري الذي عقده الحزب الدستوري الجديد مع مطلع سنة1952[5].

2- قيام الثورة المسلحة في المغرب الأقصى بعد نفي السلطان محمد الخامس إلى مدغشقر يوم 20 أوت 1953، هذا النفي الذي كان تحصيل حاصل عن سياسة الإذلال التي طبقتها سلطات الحماية في البلاد[6].

3- استقلال بعض الدول العربية من الاستعمار الفرنسي والبريطاني مثل: سوريا ولبنان سنة1946.

4- انتشار موجه الحركات التحريرية في العالم الثالث واستقلال الكثير من دول القارة الأسيوية.

5- نجاح الثورة المصرية في 23 جويلية 1952 التي فتحت المجال نحو أسلوب جديد للمقاومة بشمال القارة الإفريقية ضد أكبر الدول الاستعمارية آنذاك وهما فرنسا وبريطانيا[7].

6- هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو(dien bien phu) في مارس 1954 بالهند الصينية، وتسليم فرنسا في الأخير باستقلال دول المنطقة[8].

هذا عن الظروف الخارجية أما الأسباب الداخلية التي ساهمت في اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية تكمن أساسا في:

1- سيطرة فرنسا على الحياة الاقتصادية والسياسية للجزائر وتسييرها بطريقة مجحفة لخدمة مصالحها ومصالح تلك الطغمة الاستعمارية* التي تحول أفرادها إلى أصحاب رؤوس أموال ضخمة فاقوا في ثرائهم أثرياء فرنسا نفسها[9].

2- عقم العمل السياسي والتأكد من أن المحتل الفرنسي لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بالقوة وأسلوب الكفاح الثوري، وما مجازر 8 ماي 1945 التي ذهب ضحيتها أكثر من خمسة وأربعون ألف قتيل[10]، إلا أحسن مثال على ذلك، فقد كانت بحق الحد الفاصل بين الكفاح السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والكفاح المسلح في الثورة التحريرية الجزائرية.

3- ومن أهم القضايا التي عجلت باندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية الأزمة التي ضربت بأوصال أهم حزب سياسي في الجزائر آنذاك وهو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أو ما اشتهر بتسمية حزب الشعب الجزائري، خاصة بعدما بدأت الأزمة تنتقل بين المركزيين والمصاليين من القمة إلى القاعدة[11]، ولم يكن المخرج من تلك الوضعية الحرجة إلا الشروع في التحضير للكفاح المسلح وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954[12]، التي حملت على عاتقها تحقيق مهمتين أساسيتين يمكن استخلاصهما من تسمية اللجنة نفسها، فالملاحظ أن تسمية اللجنة تتشكل من شطرين الأول وهو **الوحدة**: ويعني العمل على تحقيق وحدة الإخوة الفرقاء، والثاني وهو **العمل**: والمقصود به البدء في التحضير للكفاح المسلح ولما كان فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مسعاها الأول فقد تم الاتفاق أخيرا على تجاوز الأزمة والتفرغ لإعلان الثورة[13].

ومن الأهمية بمكان أن ندرك المنطلق والهدف من وراء الكفاح الثوري المسلح، وهو ما بينه نداء أول نوفمبر 1954 ألا وهو الاستقلال الوطني[14]، وما تحمله هذه العبارة من أدلة، فمثلا الأستاذ والمجاهد محمد جغابة في كتابه بيان أول نوفمبر 1954 قد أتم عنونة كتابه بـ: "دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام"[15]، وفعلا فإن بيان أول نوفمبر قد حمل هذين المعنيين في آن واحد، فبعد أن بين الهدف الأول وهو الاستقلال وكذا الأهداف الأخرى

الداخلية والخارجية ووسائل الكفاح، وردت فيه هذه الفقرة: "...وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطة تحدوها النية الطيبة وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها..." إذا فبيان أول نوفمبر كان فعلا دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، دعوة لوضع حد لسياسة الاستعباد والاغتصاب التي اتبعتها سلطات الاحتلال ورسالة تناشد من له أدنى صفات الإنسانية في حقن وإراقة الدماء للطرفين، الشعب الجزائري المغتصب والدولة الفرنسية الغاصبة، ولهذا فإن استعمال السلاح واللجوء إلى القوة كان حتمية ووسيلة لا بد منها لافتكاك الحرية وتحقيق الاستقلال.

إن الحديث عن مصادر الأسلحة الأولى التي اندلعت بها الثورة ليلة أول نوفمبر 1954 وخاصة في منطقة الأوراس يقودنا إلى الرجوع إلى الخلف لفترة زمنية قصيرة وبالضبط إلى المنظمة الخاصة التي تأسست إثر المؤتمر السري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يوم 15 فيفري 1947[16]، ومن أهم الأعمال التي قامت بها هذه المنظمة عملية جمع الأسلحة، وكانت البداية من ذخيرة القوات الأمريكية التي حلت بالشمال الإفريقي سنة 1942[17]، وقد ترأس المنظمة الخاصة في البداية محمد بلوزداد* الذي كان من الشخصيات البارزة في حزب الشعب و قام بعمل دؤوب بغية تكوين تنظيم شبه عسكري داخل الحزب[18] بحيث بادر بتشكيل هيئة الأركان من الرجال الذين يثق فيهم وتشكلت قيادتها من الشخصيات الآتية:

حسين آيت أحمد** : رئيس هيئة الأركان (المسؤول السياسي العام).

بلحاج الجيلالي عبد القادر: المدرب العسكري العام (المسؤول العسكري العام).

محمد بلوزداد: المنسق بين مختلف الهيئات داخل المنظمة[19].

بالإضافة إلى شخصيات أخرى لا تقل أهمية، حيث كان لها الدور الأساسي في عمل المنظمة ونذكر منها: محمد بوضياف، أحمد بن بلة، جيلالي رقيمي، محمد مروك، عمار ولد حمود، محمد يوسفي، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، رابح بيطاط، علي محساس... وغيرهم من الرجال المخلصين، وهذه التشكيلة كانت مهامها متعددة وخاصة عملية جمع الأسلحة وتدريب المجندين عليها[20]، التي اعتبرت من أكبر المهام وأخطرها.

لقد كان لزاما على مناضلي المنظمة العسكرية- وهو الاسم الذي اشتهرت به- البحث عن الأسلحة سواء داخل الوطن أو خارجه عبر الحدود الجزائرية الليبية والتونسية والمغربية قصد جمعها أو شرائها مهما ارتفع ثمنها[21]، والجدير بالذكر في هذا المقام أن استراتيجية تخزين السلاح من قبل القادة الاوائل كانت ترمي إلى ترك السلاح في المنطقة التي تحصل عليه سواء كان مصدره من الحدود الشرقية وكذلك الحال إذا كان مصدره من الحدود الغربية[22] ولا شك أن في هذا التنظيم بعد نظر يرمي إلى تحقيق مبدأ الشمولية والتوزان بين المناطق، بحيث لا تنفرد جهة بذاتها في تخزين السلاح، وبالتالي تركيزه في مكان محدد قد يخل بالعمل الثوري فيما بعد.

وإذا كنا بصدد الحديث عن جمع السلاح فإنه لا يمكن إغفال الوسيلة الأولى لجمعه، والمقصود بها المبالغ المالية المخصصة لهذه العملية، والواقع أن المشكلة المالية حالت في الكثير من الأحيان دون الحصول على السلاح، خاصة وأن ميزانية المنظمة التي خصصها لها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تكن كافية لسد كل حاجيات المنظمة، وهذا ما دفع بالقائمين عليها إلى جمع تبرعات من المناضلين ومن ذلك قيام

علي بناي بجمع تبرعات دون علم الحزب حيث قام بشراء مجموعة من الأسلحة كانت تضم عشرين (20) رشاشا، ثلاثين(30) مسدسا، خمسة (5) بنادق حربية وصندوقين من القنابل اليدوية، كما حصلت المنظمة على ثلاثة آلاف(3000) قطعة سلاح مختلفة من بقايا الحرب العالمية الثانية[23].

خلال سنة 1947 قام مسؤول المنظمة بالاتصال بأحد التجار في وادي سوف وهو احمد ميلودي لأجل البحث في مسألة شراء الأسلحة، وبالفعل عقدت صفقة لشراء الأسلحة بقيمة مليوني فرنك فرنسي قديم، وكانت أغلبها أسلحة إيطالية وألمانية[24]، ومع مطلع سنة 1948 تمكنت المنظمة من شراء كمية لا بأس بها من السلاح من الوادي أيضا حيث بلغت ثلاثمائة وعشرون(320) بندقية حربية[25].

وبطبيعة الحال فإن جمع السلاح يعد أمرا غير كاف إذا لم يكن هناك عمل تدريبي على استعمال وكيفية استخدامه ورمي الذخيرة منه وفق الأهداف المحددة، وكذا فكه وتركيبه وتدريبات أخرى حول عوارض الرمي، لأن البارود المخزن لمدة طويلة لا ينطلق بسبب البلل والرطوبة[26]، بل أن الأمر تعدى ذلك ولاسيما في ظل وجود شبكة صناع أو ما عرف بقسم المتفجرات إلى صنع وتركيب مختلف أنواع المتفجرات والمقصود بها القنابل اليدوية[27].

ولئن تم اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 في العديد من المناطق وخاصة في وهران وقسنطينة، فقد بقيت بعض المناطق الأخرى بعيدة عن أنظار الإدارة الفرنسية، بحيث سلمت الخلايا السرية التي تم تأسيسها في الأوراس والقبائل وكذا العاصمة ولم تطلها يد الشرطة الفرنسية وبقيت تعمل بسرية كاملة وتسير بخطى حثيثة نحو تحقيق الهدف المنشود وهو إعلان الثورة التحريرية المسلحة وبالفعل كان انطلاق الكفاح الثوري في

الجزائر في الفاتح من نوفمبر 1954 بإمكانات محدودة من الأسلحة الموروثة من بقايا المنظمة الخاصة.

إن من قضايا التي شغلت تفكير أعضاء المنظمة الخاصة عملية تخزين الأسلحة التي كانت تتم في المناطق التي تتسم بغطاء نباتي كثيف أي في الغابات بعيدا عن الأنظار، بعدما يتم حفر حُفر خاصة بذلك وهو ما عرف باسم الكازمة بحيث توضع الأسلحة في صناديق الخشب ثم تدخل في تلك الحفر، ومن أهم الأماكن التي خزن بها القائد مصطفى بن بولعيد السلاح قرية الحجاج التي تعتبر المكان الرئيسي لعمليات التخزين سنة 1954، إذ ضمت ثلاثمائة وعشرين (320) بندقية، خمسة وأربعين (45) قطعة سلاح أخرى وثلاثمائة وخمسون (350) ذخيرة من الخرطوش... الخ، وقدرت الكمية الإجمالية بحوالي ستة عشرة (16) قنطارا بين سلاح وذخيرة[28]، ولهذا كانت منطقة الأوراس من أهم المناطق التي اعتمدت عليها الثورة عند انطلاقها في مجال التسليح ونذكر على سبيل المثال إرسالها لثلاثون (30) قطعة سلاح إلى المنطقة الثانية[29]، عكس منطقة وهران مثلا التي تعد الأقل حظا في مجال التسليح لعدة اعتبارات وأهمها أن الحدود الشرقية هي الأكثر تدفقا للسلاح مقارنة بالحدود الغربية للبلاد[30].

والجدير بالذكر أن عملية جمع الأسلحة وبالضبط بنادق الصيد كانت تتم أيضا من الأوساط الشعبية فالكثير من الأسر الجزائرية ولا سيما في منطقتي الأوراس والقبائل الكبرى كانت تمتلك بنادق الصيد، وقد ذكر المؤرخ الفرنسي جاك دوكسر" J Doxer"[31]، أن عدد الأسلحة في الجزائر أنداك كان يقدر بحوالي ثمانون ألف (80000) بندقية مرخصة، وهو عدد قليل إذا ما قورن بعدد السكان من جهة وبعدد

العائلات الفرنسية المسلحة من جهة أخرى، ولكن مع ذلك فهذا الرقم كان إيجابيا بالنسبة للثورة[32].

وباندلاع الثورة التحريرية وتنامي انتشارها في الأوساط الشعبية وتزايد عدد المجندين في صفوفها كان لزاما على القادة الأوائل التفعيل من عملية البحث عن مصادر أخرى للأسلحة، وغذت الحاجة أكثر إلحاحا من ذي قبل للحصول على السلاح ولو اقتضى الأمر القيام بعمليات فدائية وغنمه مباشرة من الجيش الفرنسي، وهذا ما عرف بالتسليح الذاتي، وقد بلغت نسبة السلاح المستعمل من قبل جيش التحرير الوطني الذي أخد من قوات الاحتلال 75% من مجموع تسليحه العام[33].

رغم الجهود التي بذلها قادة الثورة الأوائل فإن الكمية التي توفرت من الأسلحة لم تكن كافية لمواجهة جيش نظامي يمتلك إمكانيات ضخمة ومتطورة مثل الجيش الفرنسي، الذي راهن على استعمال القوة والقمع كأحسن خيار لمواجهة الثورة وإخماد لهيبها[34] إذ لجأت السلطات الفرنسية إلى إعلان قانون حالة الطوارئ بداية من سنة 1955 و رفعت عدد جنود جيشها العامل في الجزائر بشكل ملفت للانتباه و كان أول إمداد قامت به فرنسا في شهر فيفري 1955 قد نقل تعداد جندها من 56500 جندي إلى 83400 جندي وفي أفريل 1956 وصل إلى 335000 جندي وفي أوائل 1957 إلى 800000 جندي[35]، وبالطبع فإن هذه القوات الجبارة كانت مؤطرة بعدد لا يستهان به من القيادات العسكرية المحنكة ذات التكوين الأكاديمي والخبرة الميدانية فقد بلغ عدد جنرالات فرنسا العاملين في الجزائر مع تنامي الثورة وتعاظم انتصاراتها إلى حوالي ستين (60) جنرالا وما بين ست مائة(600) إلى سبع مائة (700)عقيدا[36]، وألف وتسع مائة (1900) رائد 5300 نقيب و16500 ملازم،

ضف إلى ذلك تخصيص مبالغ مالية كبيرة من الميزانية العامة للدعم اللامحدود للجيش الفرنسي بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة من دبابات ومدافع وطائرات[37]، بل وتلقي فرنسا نفسها دعما عسكريا كبيرا من الحلف الأطلسي بدءا من سنة 1955 وخاصة سلاح الطيران وأجهزة الرقابة الدقيقة[38].

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال إجراء مقارنة بين أسلحة الجيش الفرنسي وأسلحة جيش التحرير الوطني ولهذا فنحن نطرح سؤالا جوهريا وهو هل الثورة التحريرية انتصرت بقوة السلاح او قوة من يحمل السلاح؟ وما أبلغ شاعر الثورة مفدي زكريا عندما قال:

ويجث الزمان على قدميه خشوعا، ويركع له مذعنا

هو الشعب ... آمنت بالشعب فردا فصرت بخالقه مؤمنا

ولولاك – يا شعب-تزجي الشرا ع، لما بلغ الركب شاطي الهنا[39]

وكذلك قوله:

لغة القنابل في البيان فصيحة وُضعت لمن في مسمعيه صُمام

ولوافح النيران، خير لوائح رُفعت، لمن في ناظرية زُكام

وروائح البارود، مسك نوافج سجرت لمن في منخريه زكام

والحق والرشاش إن نطقا معا عنت الوجوه وخرّت الأصنام[40]

والمهم أن مصادر السلاح الأولى قد تنوعت بين جمعها من المواطنين أو تلك التي كانت مخزنة تحت الأرض ضمن التنظيم السري للمنظمة الخاصة، وإما غنمها من العدو أثناء المعارك والاشتباكات وخاصة ضمن ما يسمى بحرب الكمائن التي نفذها جنود جيش التحرير الوطني ضد القوات الفرنسية أو أثناء الهجوم على المستودعات العسكرية الفرنسية التي كانت تزخر بكميات معتبرة من الأسلحة الحديثة.

والحق أن الرعيل الأول الذي فجر الثورة اعتمد في البداية على القوة الذاتية، ولهذا كانت الانطلاقة بإمكانات متواضعة لم تكن كافية لمواجهة المحتل غير أن عدالة القضية الجزائرية كانت كافية[41]، لتحقيق الهدف المنشود واسترجاع الحرية المسلوبة ولو اقتضى الأمر استعمال الفؤوس والسكاكين والعصي وخير مثال على ذلك هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955.

كما استفادت الثورة كذلك في مجال التسليح من المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي الذين كانوا يفرون من الثكنات العسكرية ويلتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني وهم يحملون أسلحتهم مع كميات من الذخيرة وكذلك بعض القنابل اليدوية[42]، وكان فرار أولئك المجندين نتيجة للنشاط الذي قامت به جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة حيث زرعت فكرة الفرار من الثكنات[43]، ولكن مع أواخر سنة 1955 تفطنت السلطات الفرنسية لعمليات الفرار مما جعلها تشدد الحراسة على مخازن السلاح والذخيرة[44].

لقد كان تطور الأحداث وتسارع وتيرتها سواء فيما يخص تنامي الثورة التحريرية وارتفاع عدد المجندين ضمن صفوف جيش التحرير الوطني من جهة أو زيادة قوات الجيش الفرنسي ودعمه بمختلف المعدات الحربية والمخططات العسكرية من جهة أخرى حتم

على قيادات الثورة السعي لجلب السلاح من الخارج، والحق أن القيادة الثورية لم تغفل منذ البداية عملية جلب السلاح وتهريبه عبر الحدود الجزائرية البرية الشرقية والغربية بل وحتى البحرية كانت ضمن مخططها وبذلت جهودا جبارة لتدليل هذا المسعى قبل اندلاع الثورة أو بعدها ومن ذلك نذكر سفر قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا عبر الأراضي التونسية خلال شهر جانفي 1955[45]، وبعد جهود مضنية ومسيرة شاقة لمدة أكثر من أسبوع وعبوره على سباخ عرضت قدماه للالتهاب والتورم جراء تعرضها لمدة طويلة للماء والملح، فضلا عن تمزق حذائه، ألقى عليه القبض من طرف السلطات الفرنسية يوم 11 فيفري 1955 بين الحدود التونسية الليبية ومن تم نقل إلى سجن الكدية بقسنطينة وحكم عليه بالإعدام وبطريقة تكاد تكون قصة من الخيال رسمت خيوطها إرادة من حديد ونفذ خطواتها يقين من الله تمكن قائد المنطقة الأولى رفقة بعض المساجين المحكوم عليهم بالإعدام من الفرار من السجن يوم 04 نوفمبر 1955.

كما قام القائد محمد بوضياف المسؤول عن عملية التنسيق بين الداخل والخارج ببذل مجهودات كبيرة لجلب السلاح حيث، توجه هو الآخر إلى سويسرا ولكنه لم ينجح في مساعيه، بينما كللت جهود أحمد بن بلة بالنجاح وتمكن الوفد الخارجي في الأخير من توفير السلاح بكميات معتبرة في المرحلة الأولى من عمر الثورة أي قبل انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م[46].

لقد كانت البدايات الأولى لعملية جلب السلاح من الخارج في شهر فيفري 1955 عندما قدم يخت الملكة "دينا" عاهلة الأردن محمّلا بالسلاح والذخيرة الحربية، حيث تم الإفراغ في ميناء "كابودياوا" في منطقة مليلية المغربية المحتلة من قبل إسبانيا، وقد

ضمت هذه الحمولة أسلحة حديثة، تنوعت بين مدافع رشاشة ثقيلة، وبنادق رشاشة خفيفة «thomson» وبنادق إنجليزية الصنع وصناديق الذخيرة[47].

وإذا كان الإنزال في أغلب الأحيان يتم على السواحل المغربية فقد كان من الصعب إيصالها إلى المنطقة الخامسة، ورغم ذلك فالأمر كان كفيلا بفك العزلة عن هذه المنطقة وتزويدها ببعض السلاح، خاصة أنها عانت من هذا المشكل أكثر من أي منطقة أخرى، بل أن قائدها العربي بن مهيدي نفسه لم يكن يملك سوى مسدسا من عيار 7.65 ملم مزود برصاصتين فقط، ولهذا فانطلاق الثورة بها قد شهد تعثرا كبيرا عكس المناطق الأخرى وعلى رأسها المنطقة الأولى التي تحملت العبء الأكبر من انطلاق الثورة.

الأوراس المعقل الأول للثورة:

كانت الأوراس القلعة الأولى للصمود والمعقل الأول للتحدي لمدة قاربت السنة وبالضبط طيلة تسعة أشهر إلى أن فكت عنها هجومات الشمال القسنطيني الحصار الخانق المضروب عليها من قبل الجيش الفرنسي، والواقع أن الحديث عن أول مناطق الثورة قوة وصمودا وهي الأوراس يدفعنا إلى البحث عن الأسباب الموضوعية لذلك ويمكن ردها من وجهة نظري إلى عدة اعتبارات وأهمها:

أولا: تدفق السلاح من الحدود الشرقية التي تعد البوابة نحو العديد من الدول العربية، وبالتالي كانت المنطقة الأولى الأوفر حظا في مجال التسليح.

ثانيا: عدم اكتشاف التنظيم السري بها، بحيث بقيت مخابئها السرية بعيدة عن الأنظار وفي مأمن من رجال البوليس الفرنسي.

ثالثا: صعوبة بنيتها التضاريسية جعلتها القلعة الحصينة والمنيعة لتمركز الرجال والسلاح.

رابعا: طبيعة تركيبتها الاجتماعية القائمة على أساس نظام العرش وما يميزه من تكافل اجتماعي وتكتل عند الضرورة ضد أي دخيل يهدد المصلحة العامة.

خامسا: نقص الفئة الكولونيالية بها مقارنة بالمناطق الأخرى خاصة بالغرب الجزائري الذي شهد بناء أولى المستوطنات الاستعمارية، وتركز أكبر نسبة من المستوطنين ورجال الدرك والشرطة والمخابرات وكثرة العيون المنبثة هنا وهناك.

سادسا: النشاط السياسي الذي شهدته الجهة الشرقية للجزائر لاسيما مع تمركز جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بها التي حاربت الجهل والأمية ونشرت العلم وصححت الإسلام عند الجزائريين مما لصق به من بدع وخرافات خلال الحقبة الاستعمارية الطويلة.

كل هذه المعطيات وغيرها جعلت الأوراس تتحمل العبء الأكبر عند انطلاق الثورة، فقد شهدت العديد من المعارك الكبرى، ومن ذلك نذكر مثلا معركة الجرف التي كانت بدايتها يوم 22 سبتمبر 1955، وأحرزت فيها قوات جيش التحرير الوطني المقدر عدد جنودها بـ350 مجاهدا انتصارا بطوليا ضد قوات جرارة للجيش الفرنسي مدعمة بأحدث الأسلحة.

لقد تزامن الهجوم الفرنسي على المنطقة مع وصول كميات كبيرة من العتاد والذخيرة والمؤونة من تونس التي ساهمت في دعم قوات جيش التحرير الوطني بشكل كبير، وهو ما شكل عاملا مساعدا مكن المجاهدين المحاصرين من الصمود في وجه قوات

الاحتلال[48] رغم ما نالهم من المشقة والتعب والإرهاق خاصة وأن المعركة دامت مدة أربع وثمانين (84) ساعة، وكانت النتيجة تكبد الجيش الفرنسي خسائر بشرية ومادية جسيمة تراوحت ما بين خمسمائة وستمائة (500 و600) قتيل وثلاث مائة وخمسين (350) جريح [49]، وإسقاط أربعة (4) طائرات ما تزال بقاياها موجودة حتى اليوم بالمنطقة مع بعض حطام الدبابات والمزنجرات، أما الغنائم فتمثلت في خمس وعشرون (25) رشاش اثنان هاون (عيار 60) ، سبع بنادق (ماص 49)، أربع بنادق (نوع 36) وأجهزة إرسال وكميات كبيرة من الذخيرة.

أما عن مآثر المجاهدين في هذه المعركة فقد بلغت ما يقرب من مائة وسبعون (170) شهيد، وجرح ما بين أربعين وخمسين مجاهدا وخسارة كمية كبيرة من المؤونة والملابس التي أحرقتها نيران الأسلحة أثناء اشتداد لهيب المعركة[50]، وبالفعل كانت معركة الجرف ملحمة حقيقية وقصة تروي بطولة شعب باركته إرادة الله، ومن ذلك الظروف المناخية التي ساعدت المجاهدين وكانت لصالحهم، بحيث تساقط المطر بشكل غزير في اليوم الرابع من المعركة مما أدى إلى تبلل سلاح الجيش الاستعماري ونال جنوده من جراء الوحل والأمطار التعب الشديد مما أبطل مفعول حصارهم المشدد على المجاهدين.

والحق أن سنة 1955 شهدت العديد من المعارك التي دارت رحاها بشراسة بين الطرفين ونذكر منها، معركة أم الكماكم التي كان بدايتها يوم عيد الأضحى 10 جويلية 1955، وقد دامت يومين كاملين، ودار مسرحها في جبال النمامشة، وتكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر معتبرة حوالي مائة وسبعة وسبعين (177) قتيل و343 جريح، وتدمير تسعة دبابات وثلاثة وثلاثين (33) شاحنة، كذلك نذكر معركة جبل الزرقة، معارك جبل أرقو، معركة حليق الذيب بالجبل الأبيض، معارك قفور الكيفان، معركة جبل

العنق معارك كيمل، معارك أريس، ومعركة تفاسور بخنشلة التي أدت إلى مقتل مئة وثلاثون (130) جنديا من المرتزقة، وفي الجهة المقابلة استشهد ثمانية مجاهدين[51]، معارك جبل آرقو ومنها معركة آرقو الكبرى التي دامت يوما كاملا يوم 18 أفريل 1956 حيث بدأت المعركة بالقصف المكثف للطائرات العمودية الفرنسية في حدود الساعة التاسعة صباحا واستمرت بشكل متقطع خلال الليل وانتهت المعركة بإسقاط ثلاثة طائرات وعدد من القتلى الفرنسيين وسقوط عدد من الشهداء في ميدان المعركة[52]، وهذه نماذج لبعض المعارك وليس كلها، وما معركة الجرف إلا مثالا حيا عنها.

إن هذا النشاط المتصاعد للعمليات العسكرية بمنطقة الأوراس خلال سنة 1955 جعل مختلف القيادات العسكرية الفرنسية تركز على هذه المنطقة أكثر من غيرها ظنا منها أنها إذا قضت على الثورة بهذه المنطقة فذلك كفيل بالقضاء عليها نهائيا، ولهذا زارت العديد من الوفود الاستعمارية الوزارية والعسكرية والبرلمانية وغيرها، منطقة الأوراس خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة ومن تلك الشخصيات نذكر:

-العقيد ديكورنو (ducourneau)، الجنرال جيل (gilles) مع اللفيف الأجنبي.

-جاك شوفالييي (jacques chevalier) كاتب الدولة للدفاع .

-الجنرال شريير (cherriere) قائد القوات الجوية.

-الجنرال فيرولوني (firroloni) قائد المنطقة العسكرية للشرق الجزائري.

- الوالي العام جاك سوستال (jacques soustelle).

-الجنرال برلانج (parlange)... وغيرهم من الشخصيات السياسية والعسكرية الفرنسية الهامة[53].

والحقيقة أن كل هذه الشخصيات الفرنسية الاستعمارية وغيرها كانت تهدف إلى دراسة الأوضاع في الجزائر عن كتب ووضع حد للمد الثوري، ولكن الزمن لم يكن في صالحها لأن الشعب احتضن الثورة وزاد إيمانه بمبادئها لاسيما مع أعمال القمع والتقتيل والتعذيب التي سلطتها الآلة الاستعمارية الفرنسية ضد العزل من الأطفال والنساء والشيوخ وجميع الفئات الاجتماعية لم تسلم من هستيريا الانتقام والإبادة، مما زاد من تلاحم الشعب الجزائري بثورة أول نوفمبر 1954 ودعمه لها، ورغم قلة الإمكانيات بل وحتى انعدامها وبدائيتها في كثير من الأحيان إلا أن إصرار المجاهدين -الخاوة- وإيمانهم بقضيتهم العادلة كان وراء تحديهم لكل الصعوبات، ولعل صورة القائد الشهيد مصطفى بن بولعيد التي أخدتها له سلطات الاحتلال بعد أن قبضت عليه ووزعتها على جبال الأوراس وهو يتوسط جنديين فرنسيين، وقد وضع إبهام يده اليمنى فوق إبهام يده اليسرى وقد تعمد إظهارها بشكل واضح، كان يرمي من خلالها إلى ضرورة التضامن والتأييد الشعبي الذي لابد أن تلقاه الثورة المباركة، فكانت هذه الإمائة من قائد المنطقة الأولى أبلغ من كل كلام وأقوى من أي سلاح.

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، "الأمير عبد القادر بين المحققين والنقاد"، الحوار الفكري، ع1، دار الهدى للطباعة والنشر التوزيع، جويلية 2001، ص 130.

[2]-المرجع نفسه، ص 131، مأخوذ عن كتاب الأميرة بديعة الحسني الجزائري، فكر الأمير عبد القادر الجزائري حقائق ووثائق، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، 2000.

[3]-المرجع نفسه، ص 136.

[4]- المرجع نفسه، ص 135.

[5] -Jean Lacouture. Cinq hommes et la France, Edition du seuil, paris, 1961, p153.

[6] - محمد كامل ليلة، المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966، ص 520.

[7]- عبد الحميد بخيت، المجتمع العربي الاسلامي ج1، ط2، دار المعارف، مصر، 1961، ص 41.

[8]- بنيا مين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898، 1974، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 203.

[*] من كبار الملاك بورجو(Borjo) وبلاشيت(Plachit) وشيافينو(Chiavino) وأيميديفاغوجي(Imidifarouji) وغيرهم وهم من كان يسير ويتحكم في الاقتصاد الجزائري، فهنري بورجو المالك الأكبر للخمور، وكان يملك اكثر من 1500 هكتار من الأراضي، وكان له مؤسسات اقتصادية واستثمارية متعددة، أما جورج بلاشيت فكان يشغل منصب نائب جزائري في البرلمان الفرنسي، وكانت عائداته السنوية نحو مليار وخمسمائة مليون فرنك يلقب بملك الحلفاء...الخ/ أنظر عبد الحفيظ منصور، الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف: د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة،2011-2012، ص-ص، 17-18.

[9]-Ibrahim Gafa, l'intellectuel et la révolution algérienne, Editions distribution homa, Alger, 2001, p60.

[10]- ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي 1945 "ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير"، الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، ربيع 1995، ص 23.

[11]- محمد بوضياف "تحضير فاتح نوفمبر 1954"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999، ص 852-853.

[12]-Bain Jamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie (1954.1962), Editions la découverte, paris, sans date .d'édition، p243.

[13]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص 353.

[14]- جودي الأخضر بو الطمين، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1993، ص 14-15.

[15]- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر 1954، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر (د، ت)، ص 128-129.

[16]- بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص 200

[17]-Ben youcef ben khedda, Les origines du 1er novembre, Edition dahleb, Alger, 1989, p125.

[*] محمد بلوزداد: (1924-1952) لقب باسم "سي مسعود" ولد بالجزائر العاصمة، تحصل على شهادة مكافئة لشهادة البكالوريا، انخرط في حزب الشعب الجزائري عام 1934، أسندت اليه قيادة المنظمة الخاصة، توفي يوم 14 جانفي 1952 بتونس بعد معاناة طويلة مع المرض: أنظر / Ibid, pp 129-130

[18]- رابح بلعيد، التنظيم الخاص " O.S " ع، 132، الحلقة 39، ص 11.

[**] - حسين آيت أحمد: (1926-2016): ثاني رئيس للمنظمة الخاصة، سياسي قوي من أصحاب النفس الطويل، كان من الشباب الثوري الذي أكد على أهمية العمل المسلح كأنجح وسيلة للتعبير إلى جانب العمل السياسي، أحد أعضاء الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني بمصر، عضو في المجلس الوطني للثورة، كان من الخمسة المختطفين، بعد الاستقلال عاش حياة السجن والنفي

[19]- حسن بومالي، "المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح"، الذاكرة، ع2، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 185.

[20] – Ives couriere ،la guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, préface de joseph kessel, Editions rahma, Alger, sans date d'édition, p62. Et ben youcef ben khedda, Op. cit, p134.

[21] – حسن بومالي، المرجع السابق، ص189.

[22] – Benyoucef ben khedda.op.cit.p133.

[23]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، ص 75.

[24]– عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 25.

[25]– عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1990، ص 198.

[26] –Mohamed guentari, organisation politico–administrative et militaire de la révolution algérienne 1954 -1962, office des publications universitaires, Alger, 1994.p-p53-54.

[27]– حسن بومالي، المرجع السابق، ص، 185.

[28]–الطاهر حليس، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، كما عاشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب، الجزائر، ص 45.

[29]–جمعية أول نوفمبر، مصطفى بن بولعيد والثورة، مرجع سابق، ص 564.

[30]– حسين ايت احمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1942-1952)، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، مطبعة الصنائعي، 2002، ص 183.

[31]–Jacques doxer, SOS Algérie, .Edition aux carrefours du monde, paris, sans date D'édition, p72.

[32]– الحاج لخضر، المصدر السابق، ص 53.

[33]–El moudjahid, organe central du front de libération national, T1, Imprimé en Yougoslavie, juin 1962, par Beogradski grafieki zavod, p 164.

[34]– قانون حالة الطوارئ: إن أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية هو إصدار هذا القانون للقضاء على الثورة في المهد، وهو عبارة عن جملة من الاجراءات القانونية التعسفية المتخذة ضد الشعب الجزائري دون استثناء، انظر الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص –ص-ص267-269.

[35]– المرجع نفسه، ص 79.

[36]– الغالي عربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية...، مرجع سابق، ص33.

[37]– الغالي عربي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص79.

[38]– المرجع نفسه، ص 81.

[39]– مفدي زكريا، إلياذة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص-ص 77-78.

[40]– مفدي زكريا، اللهب المقدس، ط3، موفم للنشر، الجزائر، ص 44.

[41]– أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 -1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الروبية، الجزائر، ص، ص 40، 80.

[42]– بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح، ص-ص 171-172.

[43]– الشادلي بن جديد، مذكرات الشادلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1979، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 67.

[44]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 152.

[45]–المرجع نفسه، ص 183.

[46]– المرجع نفسه، ص 179.

[47]– احمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط3، منشورات دار الأدب، بيروت، 1981، ص 98.

[48]– عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1981، ص 59.

[49]– مقابلة شخصية مع المجاهد العيد بوقطوف، أحد الابطال المشاركين في المعركة بولاية تبسة، في بداية سنة 2010.

[50]– محمد زروال، النمامشة في الثورة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 225.

[51]-El moudjahid, op.cit, p9.

[52]– مقابلة شخصية مع المجاهد حمة هنين، ماي 2010 بالمركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، وبناءا على مذكرات غير مطبوعة للمجاهد سلمهالي.

[53] – الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2007، ص-ص 94-107.